



استخدام المؤشرات الفنية في تحليل أخطار المحفظة التأمينية (دراسة حالة شركة ليبيا للتأمين)

عمّار عبد الهادي الزرقاء

ammар.elhadi.zr@gmail.com

كلية الاقتصاد/ جامعة سرت/ ليبيا

تاريخ الوصول: 2023.10.19 تاريخ الموافقة: 2023.11.22

الكلمات المفتاحية:

المحفظة التأمينية، معدل حد الاحتفاظ، القدرة الاستيعابية، أخطار إعادة التأمين، السوق الليبية للتأمين.

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة دور المؤشرات الفنية (معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية) في تحليل وتقييم أخطار المحفظة التأمينية، بهدف الوصول إلى محفظة تأمينية متوازنة، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وأساليبه، عن طريق تحليل البيانات المالية الصادرة عن شركة ليبيا للتأمين (عينة الدراسة) عن الفترة الزمنية 2010-2022م باستخدام الأساليب الإحصائية والكمية في القياس والتحليل، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: إن متوسط معدل احتفاظ الشركة كان دون المدى المقبول، مما سبب في عدم قدرة الشركة على اتخاذ القرار المناسب المتعلق بإعادة التأمين، وإن الشركة لم تستغل سوى نسبة ضئيلة جداً من طاقتها الاستيعابية، وهي (6%)، كما أوصت الدراسة ببذل المزيد من الجهد في الاستفادة أكثر من قدرتها الاستيعابية آخذة في الحسبان أنّ الطاقة الاستيعابية هي الحد الأقصى للمبلغ الذي تستطيع شركة التأمين الاكتتاب به دون تعريض هامش الملاءة المالية للخطر، وعلى ضرورة الالتزام بمؤشرات الملاءة المالية ضمن الحدود المقبولة الموصى بها من قبل هيئة الإشراف والرقابة على التأمين.

Use of technical indicators to analyses insurance portfolio risks Libya Insurance Company Case Study Ammar Elhadi

Abstract

This study aimed to identify the role of technical indicators (retention rate and absorptive capacity ratio) in analysing and assessing the risk of the insurance portfolio, with a view to reaching a balanced insurance portfolio. Analytical descriptive approach and methods were used as method for results; By analysing Libya Insurance Company's financial data (as sample of study) for the 2010-2022

The findings of the study were found the mean of retention rate of the company was below the acceptable range, which caused the company's inability to take the appropriate reinsurance decision, and the company exploited very little of its capacity, namely, (6%), this study recommended that more effort be made to benefit more from its absorptive capacity, bearing in mind that capacity is the maximum amount that the insurance company can subscribe to without jeopardizing the margin of financial appropriateness, and the need to adhere to solvency indicators within the acceptable limits depended on recommended by the Insurance Supervision and Supervision Authority.

Keywords: insurance portfolio, retention limit rate, absorptive capacity, reinsurance risks, Libyan insurance market.

Keywords

insurance portfolio ,
Libya Insurance Company,

لمحافظتها التأمينية، ومنه فإن التقييم المتواصل يؤدي إلى توصيات تدعم مستوى أداء الاعتماد على مجموعة من المقاييس الكمية المتعلقة بحجم الأخطار والتغير في الاكتتاب، وسياسات إعادة التأمين، بالإضافة إلى إظهار دور مؤشري معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية في تحليل وتقييم أخطار المحفظة التأمينية وفي سياسات إعادة التأمين، واستناداً إلى ما سبق يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة تحليل أخطار المحفظة التأمينية عبر مجموعة من المقاييس الإحصائية والكمية.

المقدمة:

تُعد شركات التأمين من أهم المؤسسات المالية التي تعمل في مجال الاستثمار والتمويل التي تدعم الاقتصاد الوطني، من خلال تنشيط العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية، إضافةً إلى دورها الأساسي في توفير الحماية التأمينية للفرد والمؤسسات، وأحياناً تتعرض المؤسسات التأمينية لخسائر كبيرة بسبب دفع تعويضات طاقتها، مما يؤدي إلى انخفاض الأداء المالي للمؤسسة التأمينية، ولأهمية شركات التأمين في الحياة الاقتصادية كان لابد من الاهتمام بالتقييم المستمر

مقدمة ومشكلة الدراسة:

يواجه قطاع التأمين في ليبيا الكثير من التحديات التي تؤثر على جودة أداء الخدمة التأمينية، فقد بلغت معدلات الخسارة الفنية (46%) حسب ما جاء في تقرير ديوان المحاسبة الليبي، كما مثل إجمالي حجم الأصول (1%) من إجمالي الناتج المحلي، وهذا أقل بكثير من المتوسط المعتاد في الاقتصادات مرتفعة الدخل البالغ (45%) حسب تقرير البنك الدولي لسنة 2020م. ومن هنا تتضح مشكلة الدراسة تتمثل في ضرورة تقييم وتحليل ربحية شركات التأمين الليبية، باتباع الأساليب والمقاييس العلمية المعروفة، كمقياس معدل الاحتفاظ، ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة، ومن ثمَّ فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة عن التساؤل الآتي:

هل مؤشري معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة

لشركة التأمين دور في تحليل وتقييم أخطار المحفظة التأمينية؟

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على دور مؤشري معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية في تحليل وتقييم أخطار المحفظة التأمينية وفي سياسات إعادة التأمين، بهدف الوصول إلى محفظة تأمينية متوازنة، عن طريق تحقيق الأهداف الآتية:

- 1) التعرف على مفهوم المحفظة التأمينية ودورها الأساسي.
- 2) تحليل دور نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة ومعدل الاحتفاظ في تحليل أخطار المحفظة التأمينية.
- 3) تحليل بيانات المحفظة عبر مجموعة من المقاييس الكمية.
- 4) تقديم توصيات تفيد في إدارة مخاطر المحفظة التأمينية لشركة ليبيا للتأمين.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة العلمية من خلال الآتي:

- 1- إثراء المكتبات الليبية والعربية في تناولها موضوع إدارة أخطار محفظة شركات التأمين.
- 2- تقديم توصيات علمية من خلال نتائج الدراسة قد تفيد إدارة شركات التأمين الليبية في تقييم محافظتهم التأمينية من أجل إيجاد أخطار محفظة تأمينية متوازنة.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في الأقسام الآتية:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على دراسة مؤشري معدل

الاحتفاظ، ونسبة الطاقة الاستيعابية.

الحدود الزمانية: كانت فترة الدراسة خلال عام 2022م، واقتصرت

البيانات الميدانية المشورة خلال سنة 2011م إلى 2021م.

الحدود المكانية: تشمل الحدود المكانية لهذه الدراسة شركة ليبيا

للتأمين.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على تجميع المعلومات وتحليلها وتفسيرها، للوصول إلى نتيجة، إضافة إلى استخدام بعض المؤشرات الكمية التي تقيس مدى توازن المحفظة التأمينية لحالة واحدة بشيء من التعمق، بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة وموثوقة، يمكن تعميمها على كامل مجتمع الدراسة، حيث تم تغطية إطارها النظري عن طريق مسح مكتبي لكتب ومجلات علمية محكمة ذات علاقة بموضوع الدراسة، أما الإطار التطبيقي فقد تمَّ دراسة وتحليل البيانات المالية المتوفرة التي تحتويها القوائم المالية الصادرة عن شركة ليبيا للتأمين (عينة الدراسة) عن الفترة الزمنية 2010-2022م، بهدف الوصول إلى إجابات لتساؤل الدراسة.

الدراسات السابقة:

يُعد موضوع أخطار المحفظة التأمينية من الموضوعات المهمة التي أثارت اهتمام العديد من الباحثين، وبعد الاطلاع على بعض ما كتب عن موضوع الدراسة، يمكن عرض بعض الدراسات السابقة على النحو الآتي:

1. السمرى وعلي (2022م) بعنوان "استخدام نموذج الشبكات العصبية للتنبؤ بمعدل الاحتفاظ بالتأمينات العامة" قامت الدراسة بهدف الوصول لنموذج كمي يمكن من خلاله التنبؤ بمعدل الاحتفاظ، وتوصلت إلى أن النموذج المستخدم يُعد أفضل نموذج للتنبؤ بمعدل الاحتفاظ المناسب، وذلك وفقاً لمعايير القياس، كما أوصت بالاعتماد على المقاييس الإحصائية، والرياضية في اتخاذ قرار الاحتفاظ.
2. بوزيد (2022م) بعنوان "استخدام المؤشرات الفنية في تقييم سياسات إعادة التأمين بالتطبيق على قطاع تأمينات الممتلكات والمسؤولية بسوق التأمين المصري" هدفت الدراسة إلى تحليل القرارات المالية والفنية بشأن طرق وإجراءات عمليات إعادة التأمين وتصحيح مسارها، وقد تمثلت أهم النتائج في عدم وجود

سياسات إعادة تأمين فعالة في أغلب قطاعات التأمين في السوق المصري للتأمين، وضرورة قيام هيئة الإشراف والرقابة بإعادة صياغة القوانين، والإجراءات الحاكمة بشأن عمليات إعادة التأمين، والتوصية بضرورة البدء في إنشاء شركة وطنية لإعادة التأمين ذات حصة إلزامية.

3. الخواجة وسيد (2019م) بعنوان "نموذج كمي لتحديد حدِّ احتفاظ ملائم لتأمين المركبات بسوق التأمين السعودي" سعت الدراسة لتحقيق أهداف عدّة، منها استخدام حدِّ الاحتفاظ المقدر في تحليل أخطار المحفظة التأمينية لفرع تأمين المركبات، واستخدام التوزيعات الاحتمالية المركبة، وتوصلت إلى أن استخدام الأساليب الكمية في تقدير معدل الاحتفاظ الملائم حيث إن تقدير هذا المعدل وفقاً للاجتهادات الشخصية قد يؤدي إلى تعرض الشركة لمشاكل فنية ومالية.

4. سليمان (2019م) بعنوان "نموذج كمي مقترح لتحليل أخطار المحفظة التأمينية بالسوق السعودي للتأمين التعاوني باستخدام الانحدار" هدفت الدراسة إلى تحديد المؤشرات المالية والفنية التي تؤثر في نشاط التأمين، وتقوم على استخدام نموذج كمي يعتمد على الانحدار اللامعلمي، إلى تحسين كفاءة العمليات الفنية، وأظهرت النتائج وجود إهمال للعمليات الفنية لأغلب قطاعات التأمين داخل المملكة، ووجود نسبة طردية بين معدلات الخسارة ومعدلات الاحتفاظ، وانخفاض فائض النشاط التأميني لأغلب شرائح التأمين.

التعليق على الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع والمراجعة للدراسات السابقة تبين وجود نقص في الدراسات المحلية التي تناولت استخدام الأساليب العلمية الكمية في تحليل أخطار المحفظة التأمينية، والاقتصار فقط على الخبرة الذاتية، والاعتماد على أسلوب التجربة والخطأ في تقييم مخاطر المحفظة، ومن هنا كانت أهمية الدراسة في استخدام المؤشرات الفنية في تحليل أخطار المحفظة التأمينية على قطاع التأمين في ليبيا.

الإطار النظري للدراسة: تحليل أخطار المحفظة التأمينية من خلال معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة.

أولاً: معدل الاحتفاظ:

يعتبر تحديد سياسة الاحتفاظ من أهم العوامل عند تخطيط الاكتتاب في أي محفظة، وعند وضع برنامج إعادة التأمين، ويعرف حدِّ الاحتفاظ بأنه الجزء الذي يحتفظ به المؤمن المباشر سواء كان في شكل مقدار، أو نسبة من مبلغ التأمين أو من الخسارة الممكن أن تتحقق للأخطار موضوع عقد التأمين سواء لعدة فروع، أو نوع واحد (سمري، ص 521)، ولمعدل الاحتفاظ دور كبير في توازن المحفظة التأمينية لذلك يجب تحديد حدِّ احتفاظ أمثل للشركات ودوره ينعكس في الآتي: (الدالي 2022، ص 1000).

1. المساعدة على تكوين التوازن في الأعمال المكتتب فيها عن طريق تفتيت الأخطار الكبيرة والاحتفاظ بجزء منها يتماشى مع القدرة الاستيعابية لشركات ومؤسسات التأمين.
2. توفير نوع من الاستقرار بمعدل الخسارة السنوية، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى استقرار النتائج.
3. توفير حماية لرأس المال المستثمر والاحتياطات الحرّة، حيث من الممكن خسارة الاحتياطات الحرّة عند استخدامها للوفاء بأي عجز.
4. الوفاء بالملاءة المالية المفروضة على الشركات من قبل هيئات الإشراف والرقابة على التأمين التي تحدد الحد الأدنى للمعدلات بين أصول الشركة، وحجم الأقساط المكتتبه والمحتفظ بها، بمعنى أوضح فإن زيادة حجم محفظة الشركة من الأقساط المحتفظ بها يتطلب زيادة في حجم أصول الشركة.

كما تعد نسبة الاحتفاظ مقياساً للمخاطر المكتتب بها لدى شركة التأمين؛ لأن هناك علاقة طردية بين نسبة الاحتفاظ، والمخاطر (أبو زيد 2022م، ص 353) والمدى المقبول لهذا المعدل هو (50%) فأكثر، فكلما انخفضت النسبة عن هذا المعدل تجد شركة التأمين نفسها مقيدة أكثر بشروط وقيود معيدي التأمين؛ ولذلك ينبغي الاهتمام بهذه النسبة وخاصةً في ظل المؤشرات السلبية، وارتفاع هذا المعدل له دلالات تأمينية هامة منها:

1. قدرة شركات التأمين على اتخاذ القرار الصحيح الذي يتعلق بعمليات إعادة التأمين.
2. قدرة شركة التأمين على اختيار وانتقاء العمليات التأمينية التي تقبلها في ظل المنافسة بين الشركات.
3. توفر للشركة القدرة المالية لسداد ما عليها من تعويضات عن العمليات التأمينية التي تقبلها.

وتعتبر هذه النسبة عن الأخطار التي تتعرض لها شركة التأمين والمتمثلة في التقلبات غير المواتية في نتائج المحفظة التأمينية، ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة الشركة على مواجهة تلك التقلبات المتوقعة في نتائج الأخطار المغطاة بالمحفظة (الخواجه والسيد، 2019م)، والهدف من هذا المقياس هو إظهار حجم صافي الأقساط المكتتبة كالتزام وما يقابلها من رأسمال، واحتياطيات رأسمالية (الفائض أو إجمالي حقوق المساهمين)، وكلما زادت هذه النسبة زادت الخطورة على رأس المال في الأجل القصير، واستناداً إلى أن حجم أقساط الاكتتاب مؤثر على الأخطار المقبولة بالمحفظة التأمينية، بافتراض تناسب القسط مع درجة الخطر، وهو الأساس المتعارف عليه في صناعة التأمين، فصافي الأقساط المكتتبة يمثل المؤشر الأساس لأخطار المحفظة التأمينية، وهذا يعكس قدرة الشركة في مواجهة التقلبات غير المواتية في نتائج الأخطار الأصلية المغطاة، فكلما ارتفعت هذه النسبة ارتفعت درجة الخطورة على رأس مال الشركة (أمين، 2012م).

2. نسبة التغير في الاكتتاب:

يبين هذا المقياس التغير في حجم الأقساط الصافية لسنة ما، مقارنة بالسنة التي قبلها وتعطي نسبة التغير في الاكتتاب بالشكل الآتي:

$$= \left[\frac{\text{حجم الأقساط الصافية}}{\text{حجم الأقساط الصافية لسنة سابقة}} - 1 \times 100 \dots 4 \right]$$

ويكون المدى المقبول لهذه النسبة بين (- 33% + 33%)، وزيادة أو نقص النسبة عن المعلات المذكورة قد يشير إلى مخاطر الاكتتاب، غير أن حجم صافي الأقساط المكتتبة تتطلب زيادة في رأس المال والاحتياطيات (الخوجه وسيد، 2019م).

3. نسبة أخطار إعادة التأمين:

تتمثل مخاطر إعادة التأمين بانخفاض احتفاظ شركة التأمين من الأعمال المكتتب بها وتحويل جزء كبير منها إلى معيد التأمين، وتكون بقسمة مساعد الفائض إلى الفائض ليعطي مؤشر أخطار إعادة التأمين في السنة كما في المعادلة رقم (5)، أو عن طريق نسبة الإعادة كما في المعادلة رقم (6).

$$= \frac{\text{مساعد الفائض}}{\text{الفائض}} \times 100 \dots 5$$

نسبة أخطار إعادة التأمين

ويتم حساب وقياس المعدل من خلال الأقساط المكتتبة في السنة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة في السنة نفسها، ويعطى معدل الاحتفاظ اعتماداً على التعريف النظري له بالشكل الآتي:

$$= \frac{\text{صافي الأقساط المكتتبة}}{\text{إجمالي الأقساط المكتتبة}} \times 100 \dots 1$$

ثانياً: نسبة الطاقة الاستيعابية.

يقصد بنسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة بأنها نسبة صافي الأقساط المحصّلة إلى صافي حقوق المساهمين، ويساعد هذا المؤشر باتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد ما إذا كانت الشركة المدروسة حالياً تستغل كامل طاقتها الاستيعابية عن طريق اكتتاباتها وتستخدم نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة في تحديد مدى قدرة شركة التأمين على استغلال كل طاقتها الاستيعابية، وفي تلبية احتياجات السوق التأمينية، ومعرفة فيما إذا كانت تلك السوق بحاجة لدخول شركات جديدة تلي حاجتها، والطاقة المسموح بها تساوي أربع أضعاف إجمالي حقوق المساهمين (حساني والحميدي، 2012م) ويمكن حساب نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة عن طريق المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{الطاقة الاستيعابية المستغلة}}{\text{إفصاف طاسقألا ةلصحملا}} = \left[\frac{\text{إفصاف قوقح نيمهاسملا}}{\text{إفصاف طاسقألا ةلصحملا}} \times 100 \dots 2 \right]$$

ثالثاً: مقياس أخطار المحفظة التأمينية:

من أجل إدارة محترفة للمحفظة التأمينية يجب التعرف على كل مقياس والمؤشرات أخطار المحفظة التأمينية وفهم آليات إدارته لتخفيض احتمال الخسائر غير المتوقعة فضلاً عن استخدام نسب لقياس حجم الأخطار التي تتعرض لها المحفظة التأمينية لشركة التأمين، وذلك على النحو الآتي:

1. نسبة حجم الأخطار:

وهي نسبة تحسب عن طريق قسمة صافي الأقساط المكتتبة إلى الفائض ويكون مداه المقبول لها من (220 إلى 300%) وتعطي نسبة حجم الأخطار في السنة وفق العلاقة الآتية:

$$= \frac{\text{صافي الأقساط المكتتبة}}{\text{حقوق المساهمين (الفائض)}} \times 100 \dots 3$$

كافة الخدمات التأمينية وفي إفصاحها عن بياناتها المالية لسنة 2015م بأن معدل العائد على إجمالي الأصول بلغ (7%)، وبأن إجمالي عائد حقوق الملكية بلغ (3%) من إيراداتها خلال الفترة المذكورة ونسبة مصروفاتها بلغت (26%) كما أظهرت إجمالي إيراداتها لنفس الفترة بقيمة (124674170) دينار ليبي، والجدول الآتي يوضح مجموعة المساهمين برأس مال الشركة:

جدول رقم (1) نسبة المساهمة في شركة ليبيا للتأمين

ت	المساهم	نسبة المساهمة
1	صندوق الأمان الاقتصادي الاجتماعي.	60%
2	شركة الضمان للاستثمارات.	10%
3	مصرف الجمهورية.	7.7%
4	مصرف شال أفريقيا.	5%
5	شركات ومساهمين أفراد	17.3%
	الإجمالي:	100%

المصدر: www.libtamin.ly.com

أولاً: مؤشر معدل الاحتفاظ في شركة ليبيا للتأمين.

عند حساب مؤشر معدل الاحتفاظ بالمعادلة رقم (1) على البيانات المتاحة في الجدول أدناه نتحصل على تطور معدل الاحتفاظ لدى شركة ليبيا للتأمين خلال المدة المدروسة كالآتي:

جدول رقم (2) معدلات الاحتفاظ شركة ليبيا للتأمين خلال الفترة

(2011 إلى 2022) القيمة بالآلاف الدينارات الليبية

السنوات	صافي الأقساط المكتتبة	إجمالي الأقساط المكتتبة	معدل الاحتفاظ (%)	الطاقة الاستيعابية المستغلة (%)
2011	39577000	94230000	0.40	0.04
2012	39436953	115735582	0.34	0.06
2013	52774468	121051589	0.43	0.08
2014	47349843	84104476	0.56	0.05
2015	27063538	71636575	0.38	0.06
2016	42231581	96574964	0.43	0.05
2017	47692612	86895935	0.55	0.04
2018	57714004	109609213	0.52	0.08
2019	41174149	98607926	0.42	0.06
2020	41464166	99708732	0.41	0.04
2021	43165675	101673865	0.42	0.05
2022	59569863	112546387	0.53	0.06
إجمالي	539213852	1107568244	4.8	0.67
متوسط	449344871	922973537	0.40	0.06

حيث إنّ مساعد الفائض = عمولة إعادة التأمين عن الأخطار المتنازل عليها × الأقساط غير المحصلة لعمليات إعادة التأمين عن الأخطار المتنازل عليها.
والمدى المقبول لمؤشر نسبة أخطار إعادة التأمين يكون أقل من (25%)، فزيادة هذه النسبة تعكس انخفاض احتفاظ شركة التأمين وتعرضها لمزيد من الأخطار المرتبطة بملاءة معيدي التأمين، وانخفاض صافي الأقساط المكتتبة.

$$6... \times 100 = \frac{\text{أقساط إعادة التأمين}}{\text{إجمالي القساط المكتتبة}} \times 100 = \text{نسبة أخطار إعادة التأمين}$$

وتشير هذه النسبة إلى مدى الاعتماد على إعادة التأمين ونسبة الأقساط التي احتفظت بها الشركة، والمفروض أن تخطط الشركة سياسة الاحتفاظ، والإعادة مع وضعها المالي وبناء على قرارات الصادرة من هيئة الإشراف، والرقابة على التأمين على أن ألا تزيد هذه النسبة عن (50%)، فزيادة هذه النسبة تعكس انخفاض احتفاظ مؤسسات التأمين بالأقساط، وزيادة اعتمادها على مؤسسات إعادة التأمين؛ مما يؤدي إلى تعرضها للمزيد من الأخطار المرتبطة بملاءة معيدي التأمين، وانخفاض صافي أقساط الاكتتاب، وبالعكس انخفاض هذه النسبة يؤدي إلى الاحتفاظ بالمزيد من الأقساط والتخفيف من أخطار إعادة التأمين (قطماوي وآخرون 2021م ص 119)

الإطار التطبيقي للدراسة:

تهدف الدراسة إلى تبيان دور المؤشرات المالية (نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة ومعدل الاحتفاظ) في تحليل أخطار المحفظة التأمينية بشركة ليبيا للتأمين، حسب البيانات المتوفرة، وذلك عن طريق تحليل البيانات المالية التي تحتويها القوائم المالية الصادرة عن شركة ليبيا للتأمين (حالة الدراسة) عن الفترة الزمنية 2011-2022م باستخدام المؤشرات الفنية.

تعتبر شركة ليبيا للتأمين هي أول شركة تأمين وطنية، تأسست عام 1964م برأس مال و قدره مئة ألف دينار ليبي، وهي أول شركة تُؤسس وتُسجّل في ليبيا، وفي عام 1971م آلت ملكيتها بالكامل للدولة، ورفع رأس مالها إلى مليوني دينار ليبي، وفي عام 1989م رُفع رأس مال الشركة إلى ثلاثين مليون دينار ليبي، لغرض زيادة قدرتها الاستيعابية، وفي عام 2000م ضُمَّت هيئة التأمين الطبي إلى الشركة ورفع رأس مالها إلى 50 مليون، وفي عام 2008م ثم خصخصة الشركة، ورفع رأس مالها إلى سبعين مليون دينار ليبي، وبقيمة أصولها البالغة أربع مائة مليون دينار ليبي.

وتميّزت شركة ليبيا للتأمين بعلاقتها القوية مع شركات التأمين وإعادة التأمين العالمية، حيث اتسمت الشركة بالملاءة المالية القوية، والقدرة الاستيعابية العالمية، وللشركة فروع بكافة مدن ليبيا، لمزاولة أعمالها وتقديم

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقارير الشركة

- يلاحظ من الجدول رقم (2) أن متوسط معدل احتفاظ الشركة بلغ (40%) وهو دون المدى المقبول لمعدل الاحتفاظ المناسب وهو (50%) فأكثر، وانخفاض هذا المؤشر له دلالات وهي كالآتي:
1. عدم قدرة الشركة على انتقاء العمليات التأمينية التي قبلتها رغم عدم وجود منافس لها بسوق التأمين الليبي، لكون رأس مال الشركة 50 مليون دينار كأعلى رأس مال مكتب لشركات التأمين العاملة لنفس السنة. (التقرير 57 السنوي لمصرف ليبيا المركزي 2013م)
 2. عدم قدرة الشركة على سداد التعويضات فور استحقاقها، وهذا ما يتفق مع تقرير مصرف ليبيا المركزي حيث انخفض مقدار التعويضات المباشرة لكل سنة مقارنة بسنة السابقة لها ما نسبته (84%) وهذا ما يؤكد التقرير 57 السنوي لمصرف ليبيا المركزي 2013م)
 3. عدم قدرة الشركة على اتخاذ القرار المناسب المتعلق بإعادة التأمين، وانخفاض هذه النسبة البالغة (40%) عن هذا المعدل (50%) وجدت الشركة نفسها مقيدة أكثر بشروط وقيود معيدي التأمين.
 4. انخفاض معدل احتفاظ الشركة لعام 2012م حيث بلغ (41%) وهو دون المدى المقبول أيضاً وهذا بسبب معدل الخسارة المرتفع لسنة 2011م، ولأن معدل الخسارة يعكس درجة الخطر التي تتعرض له شركة التأمين، لذلك نجد أنه يفضل في حالة ارتفاع معدل الخسارة خفض معدل الاحتفاظ، وذلك من أجل تحسين النتائج الفنية وزيادة حصة الشركة من ربحية العمليات، وبالفعل كانت هناك زيادة في ربحية الشركة بنسبة (15%) لسنة 2012م (المرجع السابق، ص 225)، كما يفضل في حالة انخفاض معدل الخسارة زيادة معدل الاحتفاظ حتى لا تتعرض لخسارة كبيرة مما يؤثر على مركزها المالي.
 5. عند قراءة باقي السنوات من الجدول نجد أن معدلات الاحتفاظ ضمن الحدود المعقولة وهي أكبر من (50%)، مع تزايد طردي خلال السنوات المدروسة وبهذا يمكن الاستنتاج بأن الشركة قادرة على تقليل الاعتماد على

عمليات إعادة التأمين، كون زيادة الاعتماد على شركات أخرى له تأثير سلبي على حجم أخطار المحفظة التأمينية، لأن المعدلات المرتفعة للاحتفاظ بالأخطار والأقساط تساهم في تدعيم المركز المالي للشركة والطاقة الاستيعابية لها، كما تحافظ على الأقساط المكتتبه من عمليات التنازل لمعيدي التأمين مما يزيد من القدرات التنافسية للشركة.

ثانياً: نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة في شركة ليبيا للتأمين:

لدى تطبيق معادلة الطاقة الاستيعابية المستغلة على البيانات المتاحة في الجدول السابق خلال الفترة المدروسة وبالنظر إلى العمود الأخير نجد الآتي:

1. إن شركة ليبيا للتأمين لم تغط اكتتاباتها طاقتها الاستيعابية بالكامل حيث بلغ إجمالي حقوق المساهمين (88115257) دل لسنة 2011م، في حين يفترض أن تستوعب هذه الشركة صافي أقساط (352461025) دل، ولكن نجد فعلياً صافي الأقساط (39576.6) دل، وهذا يعني أن نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة تعادل (4%) من الطاقة المتاحة.
2. في عام 2015م بلغت نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة (6%) وهذا يعني أنه ينبغي عليها بذل المزيد من الجهد في الاستفادة أكثر من قدرتها الاستيعابية المهدورة، آخذين بالحسبان أن الطاقة الاستيعابية هي الحد الأقصى للمبلغ الذي تستطيع شركة التأمين الاكتتاب به دون تعريض هامش الملاءة المالية للخطر، في حين تضطر شركات التأمين في كثير من الأحيان قبول تأمينات تفوق قيمتها الحد الأقصى للطاقة الاستيعابية، مما يدفعها للجوء إلى إعادة التأمين لزيادة طاقتها الاستيعابية، وفق الصيغ المعروفة وحسب خصوصية فروع التأمين.

ثالثاً: نسبة حجم الأخطار.

لدى تطبيق معادلة نسبة حجم الأخطار رقم (3) على البيانات المتاحة في الجدول الآتي خلال الفترة المدروسة وبالنظر إلى العمود الأخير نجد الآتي:

بما أن المدى المقبول لهذه النسبة بين (- 33% + 33%)، يتضح من الجدول أنّ التغير في الاكتتاب ضمن المدى المقبول، وأن الشركة غير معرّضة للخطر، وأنّ نشاطه التأميني جيد، فهي بهذا بعيدة عن أيّة مشاكل، لكن أي زيادة لحجم الاكتتاب عن المدى المقبول من سنة لأخرى قد يعرض شركة التأمين للخطر كما في عام 2012م، حيث بلغت نسبة التغير في الاكتتاب (48%) وهي أعلى من المدى المسموح به والتي لم تقابلها أي زيادة في رأس المال خلال عام 2012م.

خامساً: نسبة أخطار إعادة التأمين

جدول رقم (5) نسب أخطار إعادة التأمين لشركة ليبيا للتأمين خلال الفترة (2011م إلى 2022م) القيمة بالآلاف

السنوات	صافي الأقساط المكتتبة	إجمالي الأقساط المكتتبة	أقساط إعادة تأمين صادر	نسبة أخطار إعادة التأمين (%)
2011	39577000	94230000	30154000	0.64
2012	39436953	115735582	75735582	0.71
2013	52774468	121051589	68277121	0.39
2014	47349843	84104476	36754634	0.31
2015	27063538	71636575	44575037	0.37
2016	42231581	96574964	54343383	0.44
2017	47692612	86895935	39203323	0.63
2018	57714004	109609213	51895209	0.32
2019	41174149	98607926	57433777	0.51
2020	41464166	99708732	58244566	0.29
2021	43165675	101673865	58508190	0.54
2022	59569863	112546387	483143476	0.31
متوسط	449344871	922973537	47362866	0.45

المصدر: الباحث اعتماداً على تقارير الشركة.

لدى تطبيق معادلة نسبة أخطار إعادة التأمين رقم (6) على البيانات المتاحة في الجدول السابق وخلال الفترة المدروسة، وبالنظر إلى العمود السادس نجد أنّ نسبة حجم الأخطار من إعادة التأمين خلال الفترة المدروسة أعلى من المدى المقبول لمؤشر نسبة أخطار إعادة التأمين وهو أقل من (25%) وتدل هذه النسبة على انخفاض احتفاظ شركة التأمين، وتعرضها لمزيد من الأخطار المرتبطة بملاءة معيدي التأمين، وانخفاض صافي الأقساط المكتتبة.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

وصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

جدول رقم (3) نسب حجم أخطار شركة ليبيا للتأمين خلال الفترة (2011م-2015م) القيمة بالآلاف الدينارات الليبية

السنوات	الفائض (إجمالي حقوق المساهمين)	صافي الأقساط المكتتبة	نسبة حجم الأخطار (%)
2011	88115257	39577	0.044
2012	90977302	58803	0.064
2013	101427708	78107	0.077
2014	107794185	58691	0.054
2015	100046251	56804	0.056

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على تقارير الشركة.

من خلال قراءة نسب حجم أخطار الشركة من الجدول رقم (3) نجد أنها دون المدى المقبول وهو 220% أي أن الشركة لا تعمل بكامل طاقتها الاستيعابية، وبما أن الهدف من هذا المقياس هو تبيان حجم صافي الأقساط المكتتبة كالتزام وما يقابلها من رأسمال واحتياطيات رأسمالية (الفائض أو إجمالي حقوق المساهمين)، وكلّما انخفضت هذه النسبة كلّما انخفضت الخطورة على رأس المال، وتكون الشركة قادرة على مواجهة التقلبات في نتائج الأخطار الأصلية المغطاة بالمحفظات التأمينية، إلا أن انخفاضها عن (220%) يدل على عدم عمل الشركة بكامل طاقتها، وإهدارها فرص زيادة حجم صافي الأقساط.

رابعاً: نسبة التغير في الاكتتاب.

لدى تطبيق معادلة نسبة التغير في الاكتتاب رقم (4) على البيانات المتاحة في الجدول الآتي وخلال الفترة المدروسة وبالنظر إلى العمود الأخير نجد الآتي:

جدول رقم (4) نسب التغير في الاكتتاب بشركة ليبيا للتأمين خلال الفترة

(2011م-2015م) القيمة بالآلاف الدينارات الليبية.

السنوات	صافي الأقساط المكتتبة	نسبة حجم الأخطار (%)
2011	39577	-----
2012	58803	0.48
2013	78107	0.33
2014	58691	-0.25
2015	56804	-0.03

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقارير الشركة.

قائمة المراجع

- أبوزيد محمد أحمد (2022م) "استخدام المؤشرات الفنية في تقييم سياسات إعادة التأمين" مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد 59-العدد الأول، يناير.
- الحواجة حامد، سيد أشرف (2019م) "نموذج كمي لتحديد حدّ احتفاظ ملائم لتأمين المركبات بسوق التأمين السعودي" المجلة العربية للإدارة، 39، ع2، يونيو حزيران.
- الدالي أمل أحمد حسن (2020) "تقييم مدى حاجة سوق التأمين المصري لشركة إعادة تأمين وطنية" مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد الثالث، جامعة بورسعيد، مصر.
- الزرقاء عمار عبد الهادي (2019م) "دراسة تحليلية لبعض محددات الطلب على التأمين في السوق الليبية" جامعة سرت، المجلة الاقتصادية كلية الاقتصاد، العدد الرابع.
- البلداوي علاء عبد الكريم هادي (2019م) "سياسة الاكتتاب وأثرها على إنتاجية محفظة التأمين على الحياة" مجلة دراسات محاسبة مالية، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا.
- بوب عصام عبد الوهاب (2007م) "مدخل مناهج البحث العلمي" جامعة النيلين.
- حساني حسين، الحميدي ونور (2012م) "استخدام معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة في تحليل أخطار المحفظة التأمينية"، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجاري وعلوم التسيير.
- قطماوي باننا، الحميدي نور، حزوزي حسن (2021م) "تأثير درجة الالتزام بالملاءة المالية في حجم إعادة التأمين" مجلة جامعة حماة، المجلد الرابع، العدد التاسع.
- سمري حاتم السيد (2022م) "استخدام نموذج الشبكات العصبية بمعدل الاحتفاظ في التأمينات العامة" مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، المجلد الرابع والأربعون، العدد الأول يناير.
- سليمان ياسر محمد عياد (2019م) "نموذج كمي مقترح لتحليل أخطار المحفظة التأمينية بالسوق السعودي للتأمين التعاوني" المجلة العربية للإدارة، مج 39، ع 2 يونيو.

- هيئة الإشراف والرقابة على التأمين <http://www.isacly.org/>

- <http://www.trustgroup.com> □

1. بلغ متوسط معدل احتفاظ الشركة (40%) وهو دون المدى المقبول لمعدل الاحتفاظ المناسب وهو (50%) فأكثر مما سبب في عدم قدرة الشركة على اتخاذ القرار المناسب المتعلق بإعادة التأمين.
2. إنّ شركة ليبيا للتأمين لم تغطِ اكتتاباتها بالكامل.
3. الشركة لم تستغل سوى نسبة ضئيلة جداً من طاقتها الاستيعابية، وهي (6%)، وهذا يعني أنه ينبغي عليها بذل المزيد من الجهد في الاستفادة أكثر من قدرتها الاستيعابية آخذين بالحسبان أنّ الطاقة الاستيعابية هي الحدّ الأقصى للمبلغ الذي تستطيع شركة التأمين الاكتتاب به دون تعريض هامش الملائمة المالية للخطر.
4. انخفاض نسب حجم أخطار الشركة دون المدى المقبول وهو (220%) أي أن الشركة لا تعمل بكامل طاقتها الاستيعابية، وإهدارها فرص زيادة حجم صافي الأقساط.
5. نسب التغير في الاكتتاب بشركة ليبيا للتأمين خلال الفترة (2011م-2015م) ضمن المدى المقبول، وإن الشركة غير معرّضة للخطر، وأنّ نشاطها التأميني جيد، فهي بهذا بعيدة عن أيّة مشاكل.
6. نسب أخطار إعادة تأمين شركة ليبيا للتأمين خلال الفترة (2011م إلى 2022م) أعلى من المدى المقبول لمؤشر نسبة أخطار إعادة التأمين، وهو أقل من (25%) وتدل هذه النسبة على انخفاض احتفاظ شركة التأمين، وتعرضها لمزيد من الأخطار المرتبطة بملاءة معيدي التأمين، وانخفاض صافي الأقساط المكتسبة.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة تقدم الدراسة التوصيات الآتية:

1. ضرورة العمل والتنسيق بين شركات للتأمين، وهيئة الإشراف والرقابة على التأمين، والتأكيد على ضرورة الالتزام بمؤشرات الملاءة المالية ضمن الحدود المقبولة.
2. ينبغي على الشركة الاستفادة الكاملة من الطاقة الاستيعابية وهي الحدّ الأقصى للمبلغ الذي تستطيع شركة التأمين الاكتتاب به، دون تعريض هامش الملائمة المالية للخطر.
3. ضرورة اتباع الطرق العلمية والرياضية الحديثة في تقدير معدلات الاحتفاظ وخاصةً على المدى البعيد، ممّا يشجّع في استغلال أمثل للطاقة الاستيعابية.